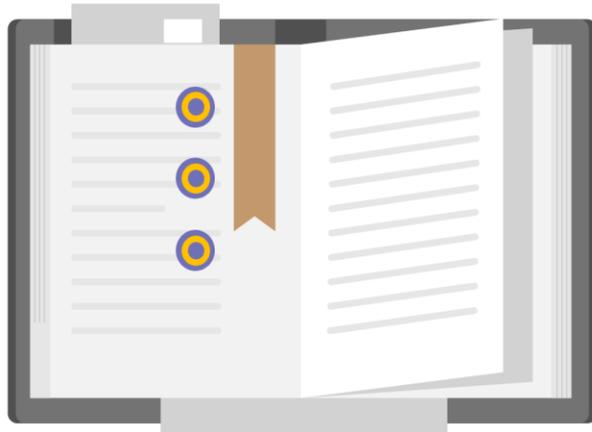


2411 مال مقدمة في الاستثمار

المحاضرة الأولى ماهية الاستثمار وأنواعه

سيكون الطالب قادراً على :

- تعريف الاستثمار.
- التعرف على محددات حجم الاستثمار.
- التعرف على مفهوم المناخ والبيئة الاستثمارية.
- فهم طبيعة علاقة الاستثمار بالتنمية.
- فهم عملية الادخار، المؤسسات الادخارية، وأشكال الادخار.
- فهم طبيعة القرار الاستثماري وأهميته.
- التعرف على أنواع المستثمرين و الاستثمار.
- فهم العائد المتوقع على الاستثمار ومخاطره.





ماهية الاستثمار وأنواعه

مقدمة :

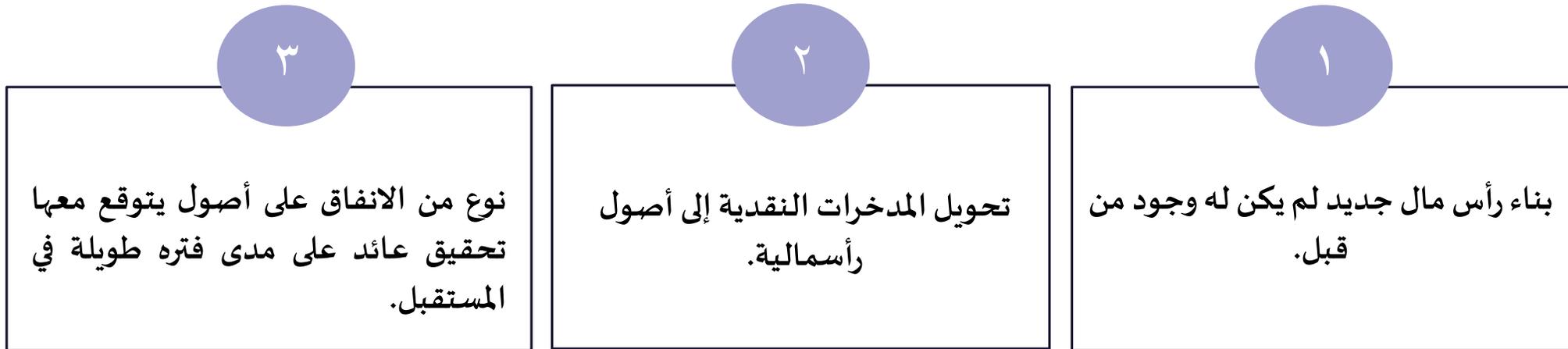
- تعتبر قضية الاستثمار من المواضيع الساخنة على الدوام وهي جوهر اهتمام الاقتصاديين في كل مكان.
- هناك علاقة وارتباط وطيد بين قضايا الاستثمار ومشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل مكان في العالم.
- القرار الاستثماري يعتبر أهم القرارات في مجال الأعمال، وتأتي أهميته في أنه يُتخذ في الوقت الحاضر ويرتبط بإنفاق مبالغ مالية ضخمة لأجل طويلة يصعب التراجع عنها بدون تحمل الكثير من الخسائر، فهو يرتبط بدرجة عالية من عدم التأكد ولهذا يتم اتخاذ القرار الاستثماري عن طريق أعلى مستوى تنظيمي في المنشأة.

ما هو الاستثمار؟



ما هو الاستثمار؟

يمكن القول أن مفهوم الاستثمار يشمل:



إذاً يمكن تعريف الاستثمار على أنه:

من أجل أموال مستقبلية

التضحية المؤقتة بأموال حالية

ما هو الاستثمار؟



الاستثمار الاقتصادي

الاستثمار المالي

الاستثمار الاقتصادي

يتحقق عندما تقوم شركات الأعمال ولأول مرة بإصدار السندات والأسهم ويتم شرائها. وذلك لأن إصدار هذه السندات والأسهم لأول مرة يقود إلى زيادة القدرة الانتاجية لهذه الشركات وبالتالي زياده الناتج المحلي للبلد وهذا يتماشى مع تعريف الاستثمار من الناحية الاقتصادية.



الاستثمار المالي

ويتمثل في مرحله تداول الأسهم والسندات في الأسواق المالية (البورصة) سواء بين الافراد أو الشركات. ولا يعد استثماراً اقتصادياً.

➤ والسبب في ذلك يعود الى أن هذه الأسهم والسندات لا تؤدي الى زيادة الإنتاج والإنتاجية (زيادة الاصول الرأسمالية) مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ، لأنها تعبر فقط عن تبادل ملكية الأسهم وتداولها بين الأفراد وبالتالي لا تدخل في حسابات الناتج المحلي الاجمالي .

➤ كذلك شراء شخص لقطعه ارض او عماره من شخص آخر لا يعتبر استثماراً بالمفهوم الاقتصادي.....لماذا؟

محددات حجم الاستثمار

يتحدد حجم الاستثمار وفق عنصرين أساسيين:



سعر الفائدة



توقعات المنتجين بالنسبة للمستقبل

محددات حجم الاستثمار

- وهي الثمن الذي يدفعه المنتجون مقابل استخدامهم لرأس المال.
- كلما كان سعر الفائدة منخفضاً كلما أغرى ذلك المنتجين على الاقتراض وإقامة المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة.
- في حين أنه كلما كان سعر الفائدة مرتفعاً كلما أدى ذلك إلى إحجام بعض المنتجين عن القيام باستثمارات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة.
- يتحدد سعر الفائدة الذي يرغب ان يحصل عليه المستثمر بالعرض والطلب على النقود.

سعر الفائدة



محددات حجم الاستثمار

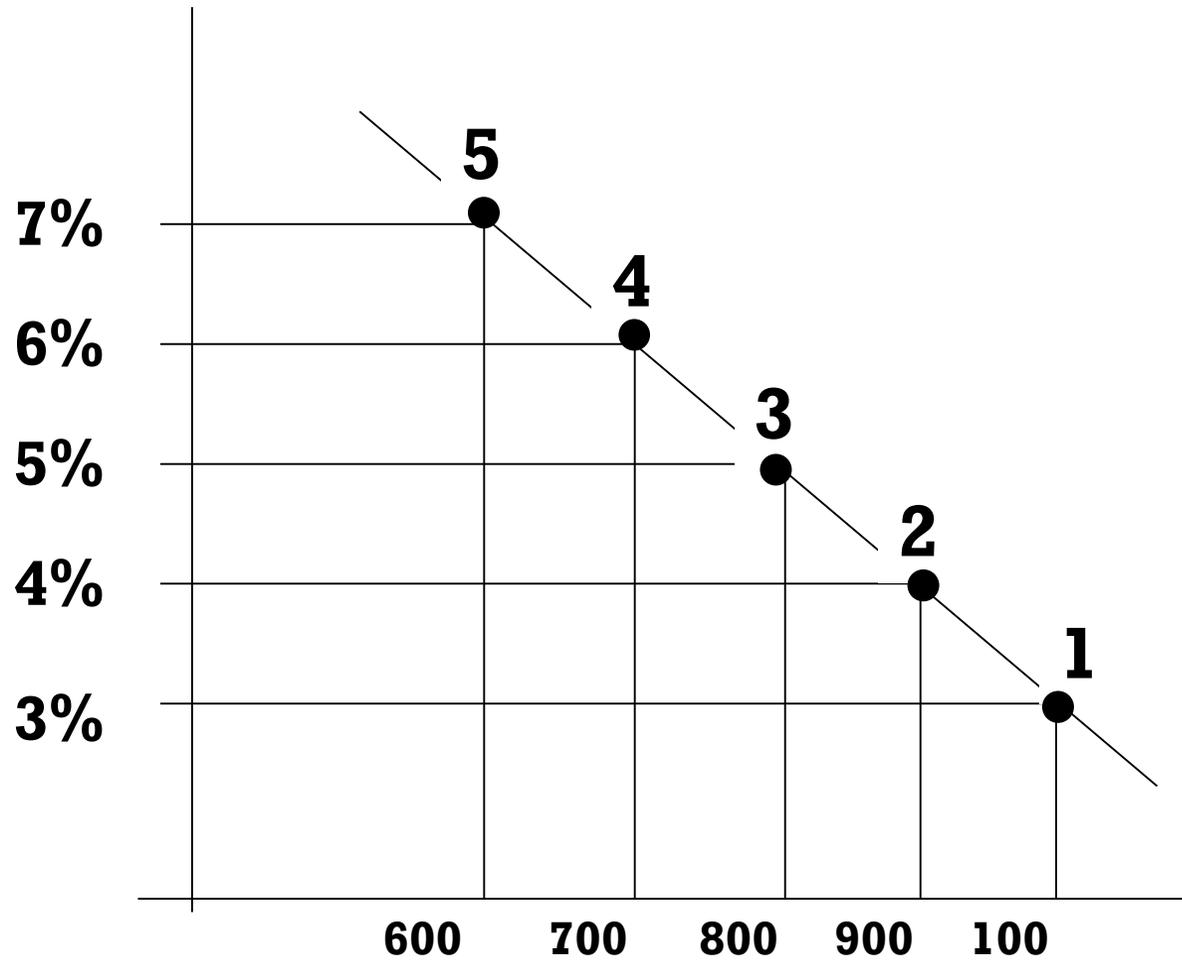
حجم الاستثمار (مليون ريال)	سعر الفائدة (%)
100	3%
900	4%
800	5%
700	6%
600	7%

العلاقة العكسية

بين سعر الفائدة

وحجم الاستثمار

R سعر الفائدة %



حجم الاستثمار بالمليون ريال

من خلال البيانات
المفترضة في الجدول
السابق يمكن رسم
منحنى الطلب على
الاستثمار من خلال
الشكل البياني التالي:

محددات حجم الاستثمار

➤ إذا كانت توقعات المنتجين بالنسبة للمستقبل يسودها التفاؤل:

بمعنى أنهم يتوقعون أن يكون قيمة ما يحققه استثمار معين من إيرادات طوال فترة بقائه من الارتفاع بدرجة تكفي لتغطية تكاليفه، بما في ذلك الفائدة التي تدفع لرأس المال، فإنهم سوف يقدمون على إقامة مثل هذا الاستثمار.

➤ أما إذا كانت نظرة المنتجين إلى المستقبل يشوبها التشاؤم:

بمعنى أنهم لا يتوقعون أن تكون الإيرادات المنخفضة عن هذا الاستثمار كافية لتسديد قيمة رأس المال المستخدم فيه وتغطية ما يدفع عنه من فوائد فإنهم سوف يحجمون عن القيام بهذا الاستثمار.

توقعات المنتجين
بالنسبة للمستقبل



المناخ الاستثماري

- يستخدم مصطلح **المناخ الاستثماري** على نطاق واسع في الدراسات الاقتصادية بصوره عامه وفي الدراسات المتعلقة بالاستثمار بصوره خاصة وهو يتسع أو يضيق بحسب السياسة المتبعة للترويج الاستثماري.
- أي استثمار بغض النظر عن نوعه أو مجاله يظل محكوم بعاملين اثنين هما:

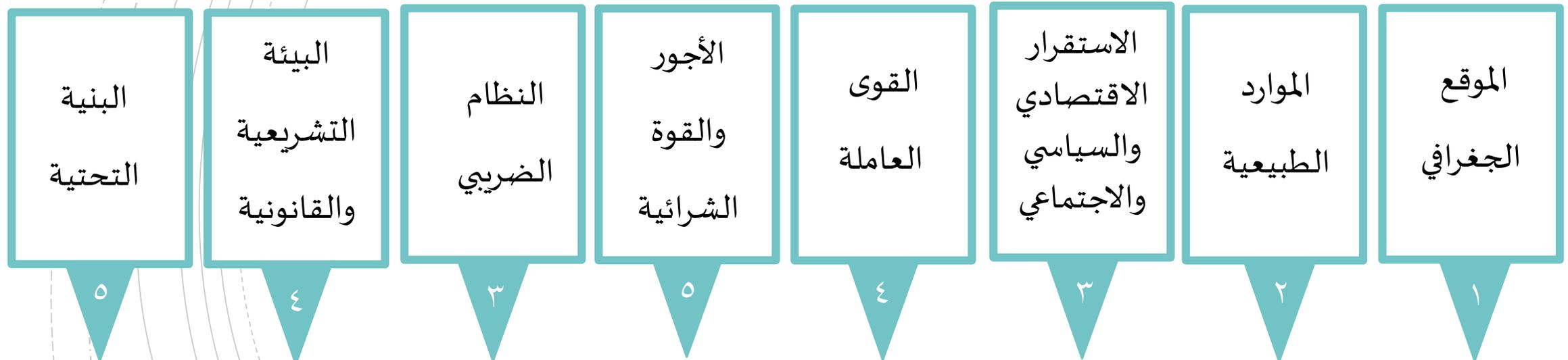


وبحسب العوامل المؤثرة على مستوى المخاطرة أو على مستوى العائد يكون المناخ الاستثماري إما ملائماً للاستثمار أو غير ملائم وطاردا للاستثمار.



المناخ الاستثماري

العوامل التي تشكل البيئة الاستثمارية:



المناخ الاستثماري

أولاً:

الموقع الجغرافي



- يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على الاستثمار والمحددة لاتجاهاته ، فهو يؤثر عليه من خلال **المزايا النسبية** التي تتوافر فيه لجهة الوصول إلى الأسواق الاستهلاكية .

المناخ الاستثماري

ثانياً:

الموارد الطبيعية



- تؤثر على المناخ الاستثماري بصوره مستقلة ودورها آخذ في التعاضم في ظروف زيادة الطلب عليها من جراء **زيادة السكان** من جهة وبسبب **ندرتها المتفاقمة** من جهة أخرى .
- ومن أهم عوامل المنافسة والصراع بين الدول وبالتالي من أهم العوامل الجاذبة للاستثمار.

المناخ الاستثماري

ثالثاً:

الاستقرار الاقتصادي
والسياسي والاجتماعي



- يعتبر من العوامل الهامة المؤثرة في البيئة الاستثمارية ، فرأس المال يتصف **بالخوف والحذر الشديد** ، لذلك تهرب الاستثمارات من مناطق وأسواق الدول التي تسودها اضطرابات إلى مناطق الاستقرار.

المناخ الاستثماري

رابعاً:

القوى العاملة



- تتجه الاستثمارات نحو الأسواق التي تتوافر يد عاملة ماهرة ورخيصة الثمن وخاصة في الصناعات الكثيفة العمالة . لأنها تضمن تكلفة أقل تمنح المنشأة قدرة أكبر على المنافسة .
- وتشمل (اليد العادية ، الفنية ، الكوادر العلمية والاختصاصية).

المناخ الاستثماري

خامسا:

الأجور والقوة الشرائية



- يوجد في أي مجتمع حاجات كثيرة تبحث عن مصادر لإشباعها ، غير أن ما يحول دون ذلك أو يحد منه ، هو **الأجور والقوة الشرائية المتاحة في المجتمع** ولدى مختلف شرائحه وفئاته.
- فالإشباع الفعلي للحاجات الفردية أو الاجتماعية يرتبط دائما بالأجور والقوة الشرائية المتاحة والتي بدورها تحدد **حجم الطلب الكلي** المتاح في السوق.

المناخ الاستثماري

سادسا:

النظام الضريبي

- تعتبر الضرائب من أهم أدوات السياسة الاقتصادية لأية دولة وهي في مجال الاستثمار تلعب دور الموجة للاستثمارات لأنها تدخل في تكوين التكاليف الاستثمارية وتقلل من مستوى العائدات .



المناخ الاستثماري

سابعاً:

البيئة التشريعية والقانونية

- تعتبر من العناصر الهامة للمناخ الاستثماري فثمة مقوله شائعة تفيد بأن **رأس المال جبان** ، لذلك فهو ينشد الأمان ولا شيء يبعث على الأمان لرأس المال من وجود بيئة تشريعية وقانونية سليمة وجهاز قضائي مهني يسهر على احترامها وتطبيقها.



المناخ الاستثماري

ثامنا:

البنية التحتية

تشمل مختلف المرافق التي تقدم مختلف أنواع الخدمات التي تؤمن عمل المنشآت الاستثمارية بكفاءة ، وأول هذه المرافق بيوت الخبرة الفنية والاقتصادية والمالية وبنوك المعلومات التي تقدم للمستثمر الدراسات والاستشارات التمهيديّة لأي استثمار ناجح.





الاستثمار والتنمية

- الرؤية التنموية هي **رؤية جديدة وبعيدة المدى لحل المشكلات** وتتطلب استخدام أساليب متطورة تفيده تنظيم العلاقة بين الموارد المتاحة وتحقيق أفضل استخدام لها في إطار جديد يحقق إضافة لصالح المجتمع والأفراد.
- يتطلب القيام بالنشاط الاقتصادي أن يتوافر **القدر الكافي من الأموال** لتحقيق أفضل استغلال ممكن لموارد المجتمع المتاحة في شكل مشروعات استثمارية وتنموية تعود على المجتمع بالرفاهية.
- ومن هنا فإن **العلاقة قوية** بين الاستثمارات وإحداث عمليات التنمية.



الاستثمار والتنمية

- يلاحظ انخفاض الناتج القومي في الدول غير المتقدمة وبالتالي انخفاض نصيب الفرد منه مما يترتب عليه انخفاض القوة الشرائية (الاستهلاك) والقدرة على الادخار وعدم القدرة على التوسع في الاستثمار الضروري لزيادة الطاقة الانتاجية.
- يترتب على انخفاض الدخل والاستثمار عدم القدرة على التوسع في التعليم بأنواعه المختلفة وانتشار الامية وعدم توافر الكوادر الفنية المؤهلة وغيرها من الآثار السلبية.
- ولهذا يجب أن تتجه الدول النامية نحو التوسع في عمليات التنمية، وتنمية مدخراتها وتوجيهها نحو الاستثمار. ويتوقف توفير الاموال للاستثمار على وجود المدخرات.



الادخار

مفهوم الادخار:

تأجيل الاستهلاك في الوقت الحالي لجزء من الانتاج الجاري واستخدامه في المستقبل.

يتوقف حجم الادخار على عاملين هما:

مدى توافر
المؤسسات الادخارية

٢

متوسط دخل
الفرد

وهنا نلاحظ وجود قاعدتين:

القاعدة الأولى: أن العلاقة بين الدخل وبين الادخار علاقة طردية، كما ان العلاقة

بين الدخل وبين الاستهلاك علاقة طردية أيضاً.

القاعدة الثانية: أن الادخار يتزايد مع زيادة الدخل بمعدل متزايد، في حين أن

الاستهلاك يتزايد بمعدل متناقص.

أولاً: متوسط دخل الفرد



١

تسهم مؤسسات الادخار في تكوين المدخرات في المجتمع عبر امتصاص جزء من الدخل القومي واستخدامه في الاستثمارات المختلفة.

وتشمل مؤسسات الادخار:

- شركات التأمين.
- اسواق الاوراق المالية.
- بنوك الادخار.
- هيئات التأمينات الاجتماعية.

ثانيا: مدى توافر المؤسسات الادخارية



٢



أشكال الادخار

أولاً: ادخار اختياري:

ويمثل الادخار الحر الذي يقوم به الفرد بإرادته ورغبته مثل ودائع البنوك وشراء الأوراق المالية.

ثانياً: ادخار اجباري:

وهو ادخار يتم بشكل جبري على الأفراد نتيجة لإجراءات قانونية أو قرارات حكومية معينة. مثل ادخار التقاعد لدى هيئات التأمينات الاجتماعية و صناديق المعاشات ، وادخار مؤسسات الاعمال عن طريق الاحتفاظ بنسبة معينة من الاحتياطيات، وادخار ناتج عن سياسات الحكومات وذلك عبر الضرائب أو السياسات التضخمية عبر زيادة اصدار النقود.

ما هو القرار الاستثماري؟





القرار الاستثماري

القرار الاستثماري:

هو عملية المفاضلة والاختيار بين البدائل أو الفرص الاستثمارية المتاحة في السوق.

يعتمد اتخاذ القرار الاستثماري على:

١- حجم الاستثمار.

٢- حجم التدفقات النقدية.

٣- والمخاطر المحيطة بعملية الاستثمار.



القرار الاستثماري

أهمية القرار الاستثماري:

١. البعد الزمني بين الانفاق الاستثماري والحصول على العائد.
٢. - صعوبة التراجع عن القرار الاستثماري دون تحمل خسائر مالية جسيمة.
٣. - ضخامة المبالغ الموجهة للاستثمار.
٤. - التأثير الشامل لقرارات الاستثمار على كل أنشطة المنظمة الأخرى.
٥. - تنوع مجالات الاستثمار وتعدد الفرص.



المقومات الأساسية للقرار الاستثماري

الاستراتيجية الملائمة للاستثمار:

➤ تختلف هذه الاستراتيجيات باختلاف أولويات المستثمرين والتي تتأثر بعدة عوامل:

١. الربحية

٢. السيولة

٣. الأمان.

➤ **الربحية:** تتمثل بمعدل العائد.

➤ **أما السيولة والأمان:** فيتوقفان على مدى تحمل المستثمر لعنصر المخاطرة.

القرار الاستثماري

عند اتخاذ قرار استثماري لا بد من أخذ عاملين بعين الاعتبار:

العامل الثاني:

يجب على متخذ القرارات أن يراعي بعض المبادئ عند اتخاذ القرار منها:

العامل الأول:

أن يعتمد اتخاذ القرار الاستثماري على أسس علمية. ولتحقيق ذلك لا بد من اتخاذ الخطوات التالية:

١. مبدأ تعدد الخيارات أو الفرص الاستثمارية.
٢. مبدأ الخبرة والتأهيل.
٣. مبدأ الملائمة (أي اختيار المجال الاستثماري المناسب).
٤. مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر الاستثمارية.

١. تحديد الهدف الأساسي للاستثمار.
٢. تجميع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار.
٣. تقييم العوائد المتوقعة للفرص الاستثمارية المقترحة.
٤. اختيار البديل أو الفرصة الاستثمارية المناسبة للأهداف المحددة.

أنواع المستثمرين

المستثمر المتوازن

وهذا النوع يمثل
النمط الأكثر
عقلانية والذي
يوازن بين العائد
والمخاطرة.

المستثمر المضارب

وهو الذي يعطي
عنصر الربحية
الأولوية.

المستثمر المتحفظ

وهو الذي يعطي
عنصر الأمان
الأولوية.

أنواع الاستثمار

صناديق
الاستثمار

٥

السندات

٤

الأسهم

٥

الاستثمار
في
العقارات

٤

الاستثمار في
مجال
الاعمال

٣

شركات
التأمين

٢

حسابات
الادخار

١

العائد المتوقع ومخاطر الاستثمار



- تتمثل المسؤولية الأساسية لإدارة المنظمة في اتخاذ القرارات سواءً القرارات التي تختص بمشاكل التشغيل اليومية أو القرارات طويلة الأجل، وتعتبر قرارات الاستثمار من القرارات طويلة الأجل والتي يجب أن تتخذ بناء على دراسات واعية وشاملة لكل المتغيرات التي تحيط باتخاذ تلك القرارات.
- العائد المتوقع من اتخاذ القرارات الاستثمارية هو من أهم المتغيرات التي يجب أن تأخذ في الحسبان عند المفاضلة بين البدائل الاستثمارية مع مراعاة درجة المخاطرة المرتبطة بكل قرار.

العائد المتوقع ومخاطر الاستثمار

المخاطر: هي مجموعة من التوقعات المستقبلية لأحداث معينة.

تنقسم المخاطر الى مجموعتين:

٢

مخاطر يمكن التنبؤ بسلوكها ووقت حدوثها، وهذا يترتب عليه معدل عائد مطلوب أقل على الاستثمار.

١

مخاطر يصعب التنبؤ بسلوكها و أوقات حدوثها. ويؤدي هذا النوع الى ارتفاع معدل العائد المطلوب من الاستثمار.

العائد المتوقع ومخاطر الاستثمار

لذلك فهم الترابط بين المخاطرة والعائد يعد من الأمور الأساسية لتطوير السياسات الاستثمارية للمستثمر.

ومن أجل استيعاب هذه الترابط يجب على المستثمر أن يدرك:

- ✓ فرص الاستثمار البديلة.
- ✓ نمط واتجاهات الاستهلاك على السلع والخدمات.
- ✓ أن هناك علاقة طردية بين العائد والمخاطرة.
- ✓ درجة المخاطرة التي يرغب فيها المستثمر.
- ✓ تنوع الاصول الاستثمارية للحد من الاثار السلبية لمخاطر عدم التأكد على العائد المتوقع تحقيقه.



العائد المتوقع ومخاطر الاستثمار

ومن العناصر التي تؤثر أيضاً على قرارات الاستثمار ودرجه المخاطرة هو سوق الاستثمار:

- سوق الاستثمار هو مكان التقاء البائع والمشتري للفرص الاستثمارية.
- ويتم فيه تحويل النقدية لأصول استثمارية والعكس.
- يتحكم في سوق الاستثمار عدة عوامل أهمها:

العرف السائد في السوق، العرض، والطلب على الأموال، القوانين والاجراءات المنظمة للسوق، توفر محللين الاستثمار.

انتهت المحاضرة الأولى